مجلة جامعة بني وليد للعلوم الإنسانية والتطبيقية
Bani Waleed University Journal of Humanities and Applied Sciences
تصدر عن جامعة بني وليد - ليبيا
Website: https://jhas-bwu.com/index.php/bwjhas/index

ISSN 3005-3900 الصفحات (203 -214) المجلد الحادي عشر ــ العدد الثالث ــ 2026

The shift in US foreign policy towards the Libyan crisis after 2011

Othman Abdullah Ahmed *
Department of Political Science, Faculty of Economics and Commerce, Al-Asmarya Islamic University, Zliten, Libya
O.jdira@asmarya.edu.ly

تحول السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الأزمة الليبية بعد2011

عثمان عبد الله أحمد *
قسم العلوم السياسية، كلية الاقتصاد والتجارة، الجامعة الأسمرية الإسلامية، زليتن، ليبيا

Received: 28-03-2026	Accepted: 01-05-2026	Published: 11-05-2026

Copyright: © 2026 by the authors. This article is an open-access article distributed under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

الملخص:
شهدت السياسة الخارجية الأمريكية تجاه ليبيا بعد عام 2011 تحولاً جذرياً من التدخل العسكري المباشر لإسقاط النظام، إلى استراتيجية "القيادة من الخلف" التي اتسمت بالحذر الشديد والرهان على الأدوار الإقليمية والبعثة الأممية، فبعد مقتل السفير الأمريكي في بنغازي عام 2012، تراجع الاندفاع واكتفت واشنطن بتركيز جهودها على مكافحة الإرهاب مع تجنب الانخراط العميق في تفاصيل الصراع ، ومع تصاعد التدخلات الدولية انتقلت الإدارة الأمريكية لاحقاً نحو الدبلوماسية النشطة لدعم المسار الانتخابي وتوحيد المؤسسات السيادية بهدف منع النفوذ الروسي من الترسخ وضمان استقرار تدفقات الطاقة، ويعكس هذا التحول تذبذباً بين الرغبة في صياغة نظام ديمقراطي وبين واقعية سياسية تعطي الأولوية للأمن القومي وتوازن القوى العالمي، مما جعل الدور الأمريكي محركاً رئيسياً لكنه غير حاسم بشكل منفرد في حسم الأزمة الليبية.

الكلمات الدالة: ليبيا، التدخل الدولي، الاستقرار السياسي، التنافس الجيوسياسي، الدبلوماسية الأمريكية.

Abstract
After 2011, US foreign policy towards Libya underwent a radical shift from direct military intervention to overthrow the regime to a "leading from behind" strategy characterized by extreme caution and reliance on regional roles and the UN mission. Following the killing of the US ambassador in Benghazi in 2012, the momentum slowed, and Washington focused its efforts on combating terrorism while avoiding deep involvement in the details of the conflict. With the escalation of international interventions, the US administration later moved towards active diplomacy to support the electoral process and unify sovereign institutions with the aim of preventing Russian influence from becoming entrenched and ensuring the stability of energy flows. This shift reflects a wavering between the desire to establish a democratic system and a

political realism that prioritizes national security and the global balance of power, making the US role a major driver but not a decisive one in resolving the Libyan crisis.

Keywords: Libya, international intervention, political stability, geopolitical competition, American diplomacy.

مقدمة

اتسمت العلاقات الليبية – الأمريكية بالتوتر منذ سنة 1801م، حيث اتهمت واشنطن طرابلس بالقرصنة وكان ذلك بعد إلقاء الليبيين القبض على "الفيال دلفيا" و هي(الفرقاطة) ذات الـ44 مدفعاً، ومن ثم سجن فريقها المكون من (308) بحارين، وقد أدى تصاعد الاحداث آنذاك إلى استلاء الأمريكان على "درنة" لأكثر من شهر، لكن المقاومة الليبية أجبرتهم على مفاوضة الحاكم الليبي آنذاك، يوسف باشا والموافقة عمى شر وطه.

وعلى الرغم من التوتر الذي شاب العالقات بين البلدين، إلا أن الولايات المتحدة الأمريكية تمكنت من إعادة بناء علاقاتها مع ليبيا، ولا سيما خلال حقبة الأربعينات حيث قامت سنة 1943م باتخاذ مطار المالحة في طر ابلس كقاعدة جوية سميت بقاعدة (هويلس) والتي تعد الأكبر خارج الولايات المتحدة الأمريكية وفيها 3000 جندي أمريكي و21 سرب طائرات لتصبح نقطة عبور إلى أوروبا عبر البحر المتوسط.

احتلت ليبيا أهمية كبيرة في المنظور الأمريكي التي أخذت تنافس الاتحاد السوفيتي من أجل فرض نفوذها فأثناء انعقاد مؤتمر بوتسدام عام 1945م طالبت الولايات المتحدة بإدارة ليبيا مباشرة من الأمم المتحدة، على أن تمنح ليبيا استقالتها بعد انقضاء عشر سنوات، وكان الهدف من ذلك إحباط الجهود السوفيتية الرامية إيجاد موطئ قدم لها في المستعمرات إيطالية، ولاسيما الليبية بعد أن أبدى وزير الخارجية الأمريكية آنذاك مخاوفه من أن السوفييت يتطلعون إلى مصالح عسكرية في طرابلس.

ليبيا من البلدان التي اكتسبت أهمية كبيرة في استراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية وعلى المستويات كافة سواء كانت سياسية أو اقتصادية أو حتى أمنية، إذ سعت الولايات المتحدة الأمريكية من خلال علاقاتها بليبيا إلى تحقيق جملة من الأهداف منها اندماج الاقتصاد الافريقي بالاقتصاد العالمي، من خلال تطبيق مفاهيم الشراكة الأمريكية الافريقية التي تقوم على أساس إنهاء مرحلة المساعدات واحلال التبادل التجاري محلها، فضال عن تشجيع الاستثمارات الأمريكية في القارة الافريقية، إلى جانب دعم النظم التي تأخذ بمفاهيم التحول الديمقراطي وفقا للتصور الامريكي، ولاسيما في المناطق ذات الأهمية الاستراتيجية بالنسبة للمصالح الأمريكية مثل ليبيا.

وبناء لي الأهمية التي تتمتع بها ليبيا فقد عمدت الولايات المتحدة الأمريكية ومنذ زمن بعيد أي منذ العهد الملكي إلى عقد اتفاقات وتحالفات مع ليبيا بل وحتى إقامة القواعد فيها مثل قاعدة هويلس وذلك حفاظا على مصالحها في المنطقة.

وبالرغم من عالقات التحالف والتعاون التي ربطت كال البلدين، الا أن تلك العالقات سرعان ما شهدت نفورا كبيرا منذ عام 1969م، بسبب السياسات التي تبنتها تلك الثورة ومنها التوجهات القومية في تحقيق الوحدة العربية، وإجلاء القواعد البريطانية والأمريكية، وتأميم شركات النفط عام 1973م، ورفض هيمنة الدول الكبرى ودعم ومساندة حركات التحرر في العالم، وقد عدت الولايات المتحدة الأمريكية تلك السياسة بمثابة تهديد مباشر لمصالحها في المنطقة.

ومما زاد العلاقة سوءا محاولة الولايات المتحدة الأمريكية وضع ليبيا ضمن الدول الراعية للإرهاب ولاسيما بعد احداث 11 ايلول 2001م، إلا أن ليبيا استطاعت من أن تغير سلوكها الخارجي مع الولايات المتحدة

الأمريكية وأبدت استعدادها للتعاون مع الأخيرة في مجال مكافحة الإرهاب، إلا أن تلك العالقات أخذت بالتدهور ولاسيما بعد أحداث الربيع العربي وتدخل الولايات المتحدة الأمريكية إسقاط نظام القذافي.
وشهدت العلاقات الأمريكية الليبية تحولا جذريا في أعقاب أحداث 2011م، مما أدى إلى إعادة تشكيل السياسة الخارجية الأمريكية تجاه ليبيا بشكل كبير، هذا التحول، الذي جاء في سياق ما عرف بـ (الربيع العربي) الولايات المتحدة الأمريكية تجاه المنطقة ككل.
تهدف هذه الدراسة لمعرفة مفهوم السياسة الخارجية بصفة عامة والسياسة الخارجية الأمريكية بصفة خاصة، وكيف تصنع هذه السياسة، وإلى تحليل الدوافع السياسية وراء تغير الموقف الأمريكي، مع التركيز على المصالح الاستراتيجية والأمنية للولايات المتحدة كما تسعى لفهم كيفية تأثير هذا التحول على توازنات القوى الإقليمية والدولية، وانعكاساته على الاستقرار السياسي في ليبيا.

*** الدراسات السابقة:**

يقوم الباحث بجمع عدة دارسات تناولت السياسية الخارجية الأمريكية تجاه الازمة الليبية بعد عام 2011 مثل:

1- **دراسة أسعد، 2012) بعنوان (الولايات المتحدة الأمريكية والتحولات الثورية الشعبية في دول محور الاعتدال العربي (2010 ، 2011).** هدفت هذه الدراسة إلى تحليل الموقف الأمريكي من الثورات والاحتجاجات الشعبية للوقوف علي الأهداف والغايات الكامنة خلف الموقف الأمريكي الذي بدأ مختلفا ومتناقضا أحيانا تجاه الثورات والاحتجاجات الشعبية للوقوف على الأهداف والغايات الكامنة خلف الموقف الأمريكي الذي بدأ مختلفا ومتناقضا أحيانا تجاه الثورات، فلقد وقعت الثورات والاحتجاجات في دول تعد من أصدقاء الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة الغربية وامتدت حدود تلك الدراسة لتشمل تونس، ومصر وليبيا ولكن اختلف الموقف الأمريكي من الثورة الليبية عن الثورة التونسية، وطالبت الإدارة الأمريكية بوقف العنف وبحماية الحريات والحقوق كما طالبت بالسماح بحرية التظاهر السلمي .

2- **دراسة (الطائي، 2012) بعنوان "موقف الولايات المتحدة الأمريكية من الثورات العربية"**، هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على بدايات حركات التغيير وأسبابها ونتائجها باتباع المنهج التاريخي، وإيضاح موقف الولايات المتحدة الأمريكية من حركات التغيير العربية في تونس وليبيا واليمن، والتعرف أيضاً على التناقض في الموقف الأمريكي تجاه الأحداث وما مر به من مراحل. وتوصلت الدراسة إلى أن موقف الولايات المتحدة من حركات التغيير العربية يتطابق مع المواقف الغربية، وأن الموقف الأمريكي تجاه الحراك الشعبي يشوبه الكثير من الغموض والضبابية بدءاً من تونس مروراً بليبيا واليمن؛ إذ تشكل تونس محوراً هاماً في السياسة والاستراتيجية الأمريكية خاصة في شمال أفريقيا ضمن ما يعرف بـ "الحرب على الإرهاب". كما راقبت الولايات المتحدة التطورات المتسارعة في ليبيا، وخلصت الدراسة إلى وجود تباين في ردود الفعل الأمريكية في التعامل مع مجريات الأحداث في الدول العربية وفقاً لمصالحها الإقليمية والدولية (الطائي، 2012).

3- **دراسة (عبد الرزاق، 2013 :(بعنوان "العلاقات العربية – الأمريكية في وسائل الإعلام خلال مرحلة الثورات العربية الأخيرة"**، هدفت هذه الدراسة إلى إيضاح الثورات العربية التي انطلقت من تونس ثم انتقلت إلى ليبيا، مبيّنة أن السبب الأساسي لتلك الثورات يتمثل في الأوضاع المتردية للشباب العربي وانتشار الفساد والبيروقراطية والبطالة. كما سعت الدراسة إلى إيضاح العلاقات العربية الأمريكية التي شهدت تغيرات وتطورات كثيرة، حيث تُعد تلك العلاقات متميزة على الصعيد الدولي لارتكازها على محاور خاصة، بالإضافة إلى مسارها التاريخي وتأثيرها على المحيط الدولي بما يملكه كل طرف من وزن وبعد استراتيجي (عبد الرزاق، 2013).

ثانياً: الإطار العام للبحث

1. **أهمية البحث** :تكمن أهمية هذا البحث في دراسة تحول السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الأزمة الليبية، ودورها في معرفة كيفية صناعة السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الأزمة بعد عام 2011، وتتجلى الأهمية في جانبين:

الأهمية العلمية: تتمثل في فهم وتحليل المشكلة وانعكاساتها على الدولة الليبية وخاصة بعد سنة 2011.

الأهمية التطبيقية: تتمثل في مدى الاستفادة من النتائج والتوصيات التي سيتوصل إليها الباحث في نهاية هذه الدراسة.

2. **أسباب اختيار البحث** :الرغبة الذاتية للباحث بصفته أستاذاً جامعياً في تقصي هذا الموضوع لارتباطه بدولة ليبيا.

كون الموضوع يقع ضمن تخصص الباحث الأكاديمي في السياسة الخارجية.

إثراء المكتبة العلمية وتوضيح دور السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الأزمة الليبية قبل وبعد عام 2011 من الناحيتين الذاتية والموضوعية.

3. **مشكلة البحث** :تتبلور المشكلة في التساؤل الآتي: "كيف تتم التحولات في السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الأزمة الليبية بعد عام 2011؟ وما تأثير هذا التحول على استقرار ليبيا وموازين القوى الإقليمية؟"

4. **فرضية البحث** :يفترض الباحث أن التحولات في السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الأزمة الليبية بعد عام 2011 أدت إلى تفاقم الأزمة الليبية.

5. أهداف البحث :يهدف البحث إلى تقييم التحولات السياسية الأمريكية تجاه ليبيا وتأثيرها على الاستقرار السياسي، وذلك عبر:

توضيح ماهية السياسة الخارجية بصفة عامة ومحدداتها، ومفهوم السياسة الخارجية الأمريكية.

بيان محددات ومرتكزات السياسة الخارجية الأمريكية وآلية صنعها، والدوافع التي أدت لتغيرها تجاه ليبيا بعد 2011.

توضيح كيفية تغير السياسة الأمريكية بتغير المواقف والإدارات، وتطور الاستراتيجية الأمريكية لمنع الصراع وتعزيز الاستقرار.

ثالثاً: هيكلية وتقسيم البحث قُسمت الدراسة إلى ثلاثة محاور، يشتمل كل منها على ثلاثة أقسام:

المحور الأول: الإطار النظري

مفهوم وتعريف السياسة الخارجية.

محددات السياسة الخارجية (الداخلية والخارجية).

مفهوم ومبادئ السياسة الخارجية الأمريكية.

المحور الثاني: السياسة الخارجية الأمريكية

محددات السياسة الخارجية الأمريكية.

صناعة السياسة الخارجية الأمريكية.

دوافع ومحددات تغير السياسة الخارجية الأمريكية تجاه ليبيا بعد 2011.

المحور الثالث: الولايات المتحدة وتغير المواقف

الولايات المتحدة والأزمة الليبية: تغير المواقف مع تعاقب الإدارات.

ليبيا وأولويات السياسة الخارجية الأمريكية.

تطور الاستراتيجية الأمريكية ومنع الصراع وتعزيز الاستقرار في ليبيا.

المحور الأول: الإطار النظري

أولاً: مفهوم وتعريف السياسة الخارجية على الرغم من المحاولات العديدة المبذولة من قبل المهتمين بموضوع السياسة الخارجية لتعريفها تعريفاً موضوعياً يتسم بالدقة والتوافق، إلا أن الأمر لا يزال متعذراً. ويرجع السبب في ذلك إلى تعدد الزوايا والرؤى التي ينطلق منها المفكرون في نظرهم لواقع السياسة الخارجية؛ إذ إن تنوع التعريفات وتفاوت نقاط التركيز يعكس تعقد هذه الظاهرة وصعوبة الإحاطة بكافة أبعادها والعلاقات القائمة بينها. وسنتطرق فيما يلي إلى تعريفات بعض أبرز علماء السياسة:

يعرف "هارتمان (Hartmann) "السياسة الخارجية بأنها: "تقرر منتظم بالمصالح القومية المنتقاة بشكل مقصود". ويُلاحظ على هذا التعريف يكتنفه الغموض، لكونه يقتصر على متغير واحد وهو "المصلحة الوطنية"، بينما لا يمكن لمدلول السياسة الخارجية أن يستقيم بالاعتماد على متغير وحيد (سليم، 1989).

هناك من يعرفها على أنها: "سياسة الدولة تجاه بيئتها الدولية". ويُلاحظ على هذا التعريف تركيزه على الدولة كفاعل رئيسي، بينما يهمش بقية الفاعلين أو يقلل من دورهم.

أما "باتريك مورغان (Patrick Morgan) "فيعرفها بأنها: "التصرفات الرسمية المحددة التي يقوم بها صانعو القرار السلطويون في الحكومة الوطنية أو ممثلوهم، بهدف التأثير في سلوك الفاعلين الدوليين الآخرين". وبموجب هذا التعريف، يمكن القول إن السياسة الخارجية هي سلوكيات تمثل صانعي القرار في المحيط الخارجي (شلبي، 2010).

ثانياً: محددات السياسة الخارجية يُقصد بمحددات السياسة الخارجية مجموعة العوامل المؤثرة في توجيه السلوك الخارجي للوحدة الدولية، وتُسمى أيضاً بالعناصر المفسرة أو المتغيرات التفسيرية، وتتنوع هذه المحددات بين داخلية وخارجية (شلبي، 2006؛ مقلد، ب.ت).

أ) المحددات الداخلية :نظراً لأهميتها وتأثيرها المباشر في عملية صنع القرار، نوردها فيما يلي:

العوامل الجغرافية: وتعرف في أدبيات العلاقات الدولية بـ "الجغرافيا السياسية"، وتنحصر في ثلاثة عناصر: التضاريس (الطبيعة الطبوغرافية): تحدد طبيعة الاتصال والنقل؛ فكلما كان الاتصال سهلاً، زادت درجة التجانس والارتباط الثقافي بين المواطنين (شلبي، 2010).

الموقع الجغرافي: يمارس تأثيراً كبيراً على مدى مشاركة الدولة في المجتمع الدولي وعلى قوتها القومية.

الحدود: يرى بعض الدارسين أن الحدود الطويلة تزيد من عرضة الدولة للصراعات، بينما يرى آخرون أن مجاورة دولة كبرى قد يجني القوة والأمن، ومن هنا تنبع مقولة نابليون بونابرت: "إن الزعيم لا يستطيع أن يسلك سياسة خارجية غير التي تمليها عليه جغرافية بلاده" (شلبي، 2010).

المحددات الاقتصادية: تلعب دوراً مركزياً في التأثير على النظام السياسي وسلوكه الخارجي؛ فقوة الدولة تأتي من مواردها الاقتصادية التي تمثل نفوذها، والدول التي تعاني نقصاً في الموارد لا يمكنها لعب دور "الدولة الكبرى" (سليم، 1989).

المحددات العسكرية: تمثل المظهر الرئيسي لقوة الدولة، خاصة للدول التي تمتلك ترسانات ضخمة وقواعد عسكرية متطورة، مما يدفعها لتبني سياسات التدخل والهيمنة وفرض إرادتها في المحافل الدولية (عبد العاطي، 2003).

المحددات السياسية: يشير البناء السياسي إلى المؤسسات والمنظومة الدستورية؛ فالنظم التعددية عادة ما تعكس سياسات سلمية، عكس الأنظمة الشمولية التي قد تتسم بسياسات توسعية مرتبطة بشخصية القائد. ومع ذلك، يرى البعض أن الأنظمة الشمولية قد تكون أكثر نجاحاً في السياسة الخارجية لديناميكيتها وسرعتها وسريتها في صنع القرار (سليم ومفتي، 1989).

المحددات الشخصية (العوامل الذاتية): تؤثر في تحديد الأهداف وأساليب التنفيذ، ويبرز هذا الدور بوضوح في دول "الجنوب" حيث تسود الشمولية ويغيب دور المؤسسات، مما يجعل السياسة الخارجية تتغير بتغير القادة، بخلاف النظم الديمقراطية التي تتسم بالثبات النسبي (سليم ومفتي، 1989).
ب) المحددات الخارجية :تتمثل في هيكل النظام الدولي والإقليمي وتوزيع القوة فيه. فلا يمكن لأي دولة اتباع سياسة العزلة في نظام يتميز بالاستقطاب، فالسلوك الخارجي للدولة يتأثر حتماً بسلوك الوحدات الأخرى. ويرى أنصار المدرسة الواقعية أنه لفهم موضوعي للسياسة الخارجية، يجب وصف وتحديد بنية النظام الدولي التي تتصرف الدول في إطاره (بو لمكاحل، 2009).

المحور الثاني: السياسة الخارجية الأمريكية بعد استقلال الولايات المتحدة الأمريكية واعتراف القوى الكبرى بها

كان لزاماً على هذه الدولة الناشئة تبني سياسات خارجية محددة، لاسيما تجاه القضايا والملفات المحيطة بها. ومنذ ذلك الحين، انتهجت الولايات المتحدة مجموعة من التوجهات العامة عبر مراحل تاريخية واكبت تطورها، حيث كانت لكل مرحلة ميزتها الخاصة وأثرها العميق في بناء هيكل السياسة الخارجية الأمريكية.
أولاً: محددات السياسة الخارجية الأمريكية يُقصد بمحددات السياسة الخارجية تلك العوامل المتعددة التي تؤثر بشكل أو بآخر في توجيه وتبلور السلوك الخارجي للدولة. وتُدرس السياسة الخارجية هنا كـ "متغير تابع" أمام مجموعة من "المتغيرات المستقلة" التي تفرضها معطيات البيئتين الداخلية والخارجية.
أ- المحددات الداخلية :هي العوامل التي تقع داخل إطار إقليم الدولة، ومرتبطة بتكوينها الذاتي والبنيوي، ومن خلالها تُرسم الأهداف والتوجهات الكبرى، وتتضمن:
المحددات الجغرافية :تشمل الموقع، المساحة، التضاريس، والمناخ. وهي عناصر أساسية في تكوين الجغرافيا السياسية للدولة، وتؤثر بشكل مباشر على حركة سياستها الخارجية ومركزها الدولي. فالموقع الجغرافي يحدد الأهمية الاستراتيجية للدولة ويمنحها القدرة على لعب أدوار إقليمية أو دولية، ويساهم في بناء قوتها القومية (يوسف، 1985). وتجدر الإشارة إلى أن الموقع الاستراتيجي وحده ليس كافياً لتحديد دور فاعل في السياسة الخارجية دون توافر المحددات الأخرى.
الموارد الطبيعية :إن توفر الموارد الطبيعية (طاقة، معادن، مواد غذائية كقمح والذرة) يسهم في الاستقلالية الاقتصادية للدولة، ويمكنها من التأثير على السياسات الخارجية للدول الأخرى. وأبرز مثال هو ألمانيا الاتحادية، التي تمثل قوة اقتصادية عظمى مكنتها من التأثير في سياسات الاتحاد الأوروبي، واتخاذ مواقف مستقلة قد تتناقض مع القوى الكبرى، مثل معارضتها للحرب الأمريكية على العراق عام 2003، بفضل استغلالها الأمثل لمواردها (عبد العاطي، 2003).
المحددات البشرية :يؤثر العامل البشري في بناء قوة عسكرية قادرة على تحقيق الأهداف القومية، وتوفير اليد العاملة (كما في الصين). ومع ذلك، فإن التعداد السكاني ليس مقياساً ثابتاً للقوة في ظل التطور التكنولوجي؛ فإسرائيل تمتلك جيشاً يمثل حوالي 10% من سكانها، ورغم صغر عدد سكانها مقارنة بدول مثل الهند، إلا أنها تمتلك أحد أعلى معدلات التعبئة العسكرية وأكثر الجيوش تطوراً تكنولوجياً.
المحددات الشخصية :تعد شخصية صانع القرار من أهم العوامل، لاسيما في دول العالم الثالث حيث يمثل الرئيس العامل الحاسم. وتؤثر السمات الشخصية على الخيارات السياسية كما يلي:
الشخصية التسلطية: تنزع نحو التعصب والحروب، مثل هتلر، موسوليني، أتاتورك، وجورج بوش الابن (يوسف، 1985).

الشخصية المنغلقة: (حسب روكيتش) تتميز بالقلق وعدم القدرة على استيعاب المعلومات المتعارضة مع معتقداتها، وغالباً ما تلجأ لنظرية المؤامرة لتفسير الأزمات الداخلية، مما يؤدي لردود فعل خارجية غير مناسبة.

نمط تحقيق الذات: (حسب ماسلو) يؤثر إيجابياً من خلال الثقة بالنفس واحترام الذات، مما يكسب القائد قبولاً داخلياً ودولياً، وأبرز مثال لذلك شخصية "عبد الله غول" و"رجب طيب أردوغان" في تركيا، مما مكنهما من انتهاج سياسة خارجية فاعلة (يوسف، 1985).

المحددات المجتمعية:

خصائص الشخصية القومية: هي الصفات التي يشترك فيها سكان الدولة وتؤثر في صانع القرار كونه جزءاً من هذه البيئة. مثل توجهات الرؤساء القوميين العرب (جمال عبد الناصر) لدعم حركات التحرر، أو توجه الساسة الأتراك لاحتواء الجمهوريات التركية بعد انهيار الاتحاد السوفيتي.

الرأي العام: يمثل موقف الجماهير تجاه قضية معينة، ويعد ضاغطاً في توجيه القرار (أبوعجيلة، 2010).

ثانياً: صناعة السياسة الخارجية الأمريكية تتوزع عملية صنع القرار في الولايات المتحدة بين مؤسسات رسمية وغير رسمية:

1.**المؤسسات الرسمية:**

الكونغرس: برز دوره بوضوح بعد حرب فيتنام، خاصة بعد "قانون سلطات الحرب" عام 1973، الذي حد من صلاحيات الرئيس وأكد ضرورة الرجوع للكونغرس في القرارات الاستراتيجية.

الرئيس: يدير السياسة الخارجية بالمشاركة مع الوكالات والأجهزة التنفيذية.

الحزب المسيطر في الكونغرس: يؤثر بشكل مباشر على توجهات القرارات الخارجية.

مجلس الأمن القومي: يتولى وضع الأطر العامة وتقديم المشورة للرئيس.

وكالة المخابرات المركزية :(CIA) تقوم بجمع المعلومات وتحليلها وتقديمها للرئيس لدعم تنفيذ السياسة الخارجية.

وزارة الدفاع (البنتاغون): توفر المشورة العسكرية والقدرات العملياتية، ولها دور محوري أثناء الحروب (أبوعجيلة، 2010).

2.**المؤسسات غير الرسمية:**

الأحزاب السياسية: (الجمهوري والديمقراطي) يساهمان في صنع السياسة من خلال المشاركة في الأجهزة الحكومية، وغالباً ما تتسم مواقفهما تجاه القضايا الدولية بالحذر.

جماعات المصالح (اللوبيات): كفل لها الدستور حق التأثير، حيث تضغط على النواب والرئيس لحماية مصالحها الاقتصادية أو السياسية.

وسائل الإعلام: تؤدي وظائف متعددة؛ فيستخدمها صانعو القرار لتفسير سياساتهم وحشد التأييد، ومن جهة أخرى تمارس ضغطاً على الحكومة لإيصال آراء الجمهور وجماعات المصالح. ورغم تأثيرها، تبقى مجرد جزء في آلة صنع القرار وليست المصدر الأساسي للسياسة (علي، 2018).

ونستنتج إن عملية رسم السياسة الخارجية الأمريكية هي نتاج تفاعل معقد بين مؤسسات رسمية وغير رسمية، مما يعني أن سلطة اتخاذ القرار ليست بيد الرئيس منفرداً (أبوعجيلة، 2010).

ثالثاً: دوافع ومحددات تغير السياسة الخارجية الأمريكية تجاه ليبيا بعد 2011 تشكلت العقيدة الأمريكية تاريخياً بالارتباط بمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا نظراً لأهميتها الاقتصادية والسياسية والجغرافية، بالإضافة إلى رغبة الولايات المتحدة في فرض نفوذها كقوة عظمى تروج لقيمها ورؤيتها للعالم. وفي هذا

السياق، يرى عالم السياسة الأمريكي "هانز مورجنتاو (Hans Morgenthau) "أن مفهوم الهيمنة، الذي يعكس شعوراً بالتميز الحضاري، كان المحرك الرئيسي للسياسة الخارجية الأمريكية منذ نشأة الدولة الفيدرالية وحتى الآن.

إن السياسة الخارجية لا تعمل في فراغ، بل تحددها مجموعة من العوامل والاعتبارات السياسية والاقتصادية والبيئة الدولية، وهي التي تضع الإطار لصانعي السياسة. وبالتطبيق على الحالة الأمريكية، نجد ثوابت استراتيجية تتعلق بالدفاع والاقتصاد تتجاوز الانتماء الحزبي (جمهورياً كان أم ديمقراطياً). كما يعد العامل الخارجي عنصراً حاسماً؛ فكلما تراجعت الضغوط الخارجية، زادت فرص المناورة أمام النظام السياسي الداخلي. ورغم التراجع الأمريكي الملحوظ في المنطقة مؤخراً، إلا أن أهداف السيطرة لم تتغير، وهو ما تفسره حالة التناقض بين الرغبة في الترويج للديمقراطية والحفاظ على المصالح الاستراتيجية مع الأنظمة الحليفة.

1. **ملامح السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الثورة الليبية** اندلعت الثورة الليبية في 17 فبراير 2011 كاحتجاجات شعبية سلمية ضد نظام معمر القذافي، إلا أن استخدام النظام للقوة المفرطة حولها إلى نزاع مسلح. ساندت الولايات المتحدة الانتفاضة الليبية، وتبنت شعارات إنسانية بفرض حظر جوي بغطاء من الجامعة العربية ومبادرة خليجية، وذلك لمنع استهداف المدنيين.

لم يكن تدخل حلف الشمال الأطلسي (الناتو) أمراً يسيراً نتيجة الخبرات السابقة، ورغم صدور قراري مجلس الأمن (1970) و(1973) اللذين شملا حظر الأسلحة وتجميد الأصول وفرض منطقة حظر طيران، إلا أن "الناتو" لم يتدخل كمنظمة إلا في نهاية مارس 2011. اتسم الموقف الأمريكي بالتردد في البداية، حيث قام الرئيس أوباما بنقل قيادة العمليات العسكرية من البنتاغون إلى الناتو (الزين، 2013). ورغم توفير الغطاء الجوي للثوار، إلا أن واشنطن لم تدعم السلطات الانتقالية (المجلس الوطني الانتقالي أو المؤتمر الوطني العام) بشكل كافٍ لممارسة وظائف الدولة، تفادياً لتكرار سيناريو العراق أو أفغانستان، وفضلت دور "اللاعب الخلفي" (أبوعجيلة، 2010).

2. **محددات السياسة الأمريكية تجاه الثورة الليبية** أدركت إدارة أوباما أن التدخل المباشر قد لا يكون مرحباً به دائماً، لكن الضرورة تقتضي الحفاظ على المصالح الأمريكية عبر محددات رئيسية:

أ. المحددات السياسية: تحتل ليبيا مكانة هامة في الاستراتيجية الأمريكية تجاه القارة الأفريقية. هدفت واشنطن إلى تبني مفاهيم التحول الديمقراطي في المناطق الاستراتيجية لمنع تفاقم الصراعات وحماية الجالية الأمريكية (أبوعامود، 2015). وجاء هذا الموقف متسقاً مع رؤية الأمن القومي لعام 2010، التي ركزت على الوسائل الدبلوماسية والمنظور الواقعي المرتبط بالمصالح.

ب. المحددات الأمنية: كان الخيار العسكري حاضراً لمواجهة المخاطر الأمنية، خاصة المخاوف من تحول ليبيا إلى مسرح للجماعات المتطرفة. أعلنت واشنطن أن هدفها هو "حماية المدنيين" في بنغازي، تاركة إسقاط النظام للشعب الليبي. كما سعت للموازنة بين المصالح والاعتبارات الأخلاقية، وأحالت شرعية التدخل إلى الجامعة العربية ثم مجلس الأمن لتسهيل التفويض الرسمي (أبوعامود، 2015). وظل هاجس تسليح المعارضة وتدفق السلاح للجماعات المتشددة يمثل قلقاً كبيراً للإدارة الأمريكية.

3. **أدوات ومسارات السياسة الأمريكية تجاه الثورة** تعاملت واشنطن مع الثورة بتردد محسوب لدراسة الأوضاع دون استعجال، خاصة في ظل التورط السابق في العراق وأفغانستان، ولتجنب مخاطر وصول قيادات إسلامية متشددة إلى السلطة. وقد وظفت واشنطن أدوات متنوعة منها:

أ- توظيف القوة الناعمة والذكية: لجأت إدارة أوباما إلى "القوة الذكية" (تزاوج بين الناعم والصلب) عبر أدوات سياسية واقتصادية لتضييق الخناق على القذافي. هدفت هذه السياسة إلى ضمان تدفق النفط وتأمين مصادر الطاقة لأوروبا، مما عزز تماسك حلف الناتو (بيومي، 2008).

ب- مبدأ "القيادة من الخلف :(Leading from Behind) "وظفت واشنطن تكتيك القيادة الذكية بالامتناع عن التدخل العسكري المباشر المنفرد، ودعم حلف الأطلسي لتولي المهمة وفقاً للقرار (1973)، وهو ما مكنها من تحقيق التغيير المنشود بأقل تكلفة بشرية وسياسية مباشرة (الزين، 2013).

ت- تقديم المساعدات والحوافز لإعادة إعمار ليبيا بعد التدخل العسكري وسقوط نظام القذافي، شهدت ليبيا حالة من الصراع المسلح، وتحولت إلى ساحة للجماعات المتطرفة والمليشيات، مما أدى إلى ضعف مؤسسات الدولة. وفي ظل هذا الفراغ، برز تنافس دولي بين الولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا لقيادة جهود الإعمار، سعياً لتحقيق المصالح الاستراتيجية. وقد ركزت واشنطن على الجانب الأمني، حيث قامت بتدريب جنود ليبيين في بلغاريا لتعزيز الأمن القومي واحتواء العنف وحماية حقوق الإنسان، إلا أن جهود الإعمار الحقيقية ظلت متعثرة بسبب تغول المليشيات واستمرار الحروب ضد التنظيمات الإرهابية.

ونستخلص مما سبق أن الولايات المتحدة وظفت "القوة الذكية" تجاه ليبيا عبر:

القوة الناعمة: شملت الوسائل الإعلامية والدعائية عبر مواقع التواصل الاجتماعي لتهيئة الشباب، ودعم المعارضة، واستخدام الوسائل اللوجستية والمخابراتية.

القوة الصلبة: تمثلت في فرض العقوبات الاقتصادية، وحشد المجتمع الدولي، وصولاً إلى التدخل العسكري المباشر بقيادة حلف الناتو (أبوعامود، 2015).

المحور الثالث: الولايات المتحدة وتغير المواقف

أولاً: الولايات المتحدة والأزمة الليبية: تغير المواقف مع تعاقب الإدارات اتسم الموقف الأمريكي في بدايات الحراك الليبي بالارتباك، حيث استند إلى "مبدأ أوباما" الذي حاول الموازنة بين الدبلوماسية والمصالح الواقعية المرتبطة بالنفط والغاز، أكثر من الارتباط بقيم دعم الديمقراطية. ومع انتقال السلطة، تغيرت المقاربات كما يلي:

إدارة ترامب: اتسمت بسياسة "الانكفاء" وسحب الولايات المتحدة من حروب الآخرين وفق وعوده الانتخابية، ولم يبدِ اهتماماً لافتاً بالشأن الليبي، مكتفياً بدور الوسيط والتواصل مع مختلف الأطراف.

إدارة بايدن: اتجهت نحو استراتيجية أكثر حزماً، حيث طالبت (في يناير 2021) بخروج القوات الأجنبية والمرتزقة فوراً من ليبيا، مظهرة عودة قوية للاهتمام بالملف الليبي مدفوعة بعدة دوافع:

تصاعد الدور الروسي: تخوف واشنطن من تزايد النفوذ الروسي في شرق المتوسط عبر مقاتلي "فاغنر"، واعتبار ذلك تهديداً لمصالحها.

تزايد المخاطر الأمنية: خشية واشنطن من إعادة تمركز تنظيم "داعش" في ليبيا وجعلها منطلقاً لعملياته.

العوائد الاقتصادية: تدرك واشنطن حجم الاحتياطيات الليبية التي تقدر بنحو 48 مليار برميل نفط (الأكبر أفريقياً)، بالإضافة إلى احتياطيات الغاز الصخري، وترغب في موازنة المطامع الأوروبية والروسية في هذا القطاع.

وقد أكدت واشنطن دعمها للمجلس الرئاسي وحكومة الوحدة الوطنية برئاسة عبد الحميد دبيبة، حيث دعا السفير "ريتشارد نورلاند" إلى تشكيل حكومة تكنوقراط كفؤة لتعزيز الاستقرار.

ثانياً: تحركات الإدارة الأمريكية في سياق الأزمة تتحرك واشنطن عبر ثلاثة مسارات:

عسكرياً: ترعى قيادة "أفريكوم" مباحثات اللجنة العسكرية المشتركة (5+5)، وتعمل على مراقبة اتفاق وقف إطلاق النار وخروج المرتزقة، معتبرة أن الحل السياسي هو المخرج الوحيد.
سياسياً ودبلوماسياً: دعم خارطة الطريق الأممية والضغط لإجراء الانتخابات.
ثالثاً: تطور الاستراتيجية الأمريكية ومنع الصراع وتعزيز الاستقرار في أبريل 2022، أعلن الرئيس بايدن وضع ليبيا كأولوية ضمن "الاستراتيجية الأمريكية لمنع الصراع وتعزيز الاستقرار"، وهي خطة عشرية (10 سنوات) تهدف لكسر حلقة عدم الاستقرار من خلال أربعة أهداف شاملة:
الهدف الأول: الانتقال إلى نظام سياسي موحد ومنتخب ديمقراطياً يقدم الخدمات العامة ويحمي حقوق الإنسان.
الهدف الثاني: دمج الجنوب الليبي (المهمش تاريخياً) في الهياكل الوطنية لتوحيد البلاد وتأمين الحدود.
الهدف الثالث: تأسيس جهاز عسكري وأمني موحد تحت سيطرة مدنية، يمتلك احتكار القوة المشروعة.
الهدف الرابع: تعزيز البيئة الاقتصادية، الحد من الفساد، وضمان الإدارة العادلة لإيرادات النفط.
تعتمد هذه الخطة على مبدأ الشراكة المجتمعية ودعم المصالحة الوطنية لضمان استقرار ليبيا والمنطقة الأوسع (السلامي، 2022؛ أبو العلا، 2022).

الخاتمة:

يتضح مما سبق أن الثورة الليبية ثورة ذو طبيعة خاصة لكونها الثورة الوحيدة التي تم اقتحام العنصر الخراجي بها فالسياسة الخراجية الأمريكية بليبيا جاءت برد سريع ومفاجئ للمجتمع الدولي بالتدخل العسكري رغم عدم الأخذ في الاعتبار لدور الأمم المتحدة ومجلس الأمن فالقرار رقم 1973 الصادر من مجلس الأمن بشأن التدخل السياسة الأمريكية ويؤكد أيضا تأسيس هذه المنظمات فقط لخدمة السيادة الأمريكية وهيمنتها لذا ليس بديلا عن محاولة تعديل موازين القوى الإقليمية لصالح العرب وأن تلعب الدول العربية المحورية دورا فاعلا ووسيطا بين أطراف النزاع في الدول العربية التي تشهد صراعات مسلحة واحتوائها في سياق عربي والتحوط للسياسات التركية أو ممارسات أي دول أخرى تهدد الأمن الإقليمي العربي.

النتائج :-

1- تراجع الانخراط الأمريكي المباشر بعد 2011 اتجهت الولايات المتحدة الامريكية نحو تقليص التدخل العسكري المباشر في ليبيا ، مع التركيز علي دعم العمليات متعددة الأطراف عبر الأمم المتحدة والناتو بدلا من التدخل الأحادي .
2- التحول مكن اسقاط الأنظمة الي مكافحة الإرهاب أصبحت مواجهة التنظيمات المتطرفة مثل داعش محورا رئيسيا للسياسة الامريكية ، بدلا من التركيز علي دعم التحول الديمقراطي .
3- غياب استراتيجية أمريكية طويلة المدي لم تمتلك واشنطن سياسة واضحة ومستدامة تجاه ليبيا بعد 2011، مما خلق فراغا سياسيا استغلته قوي إقليمية ودولية مثل تركيا ، روسيا ، مصر الامارات
4- تنامي الدور الدبلوماسي بدل العسكري اعتمدت الولايات المتحدة الامريكية علي أدوات الدبلوماسية ، خاصة عبر مبعوثيها للأمم المتحدة ، المؤسسات الليبية .
5- الأولوية لحماية المصالح الأمنية والطاقوية ركزت السياسة الامريكية علي ضمان عدم تهديد استقرار أسواق الطاقة في المتوسط ومنع النفوذ الروسي من التوسع .

التوصيات :-

1- بلورة استراتيجية أمريكية واضحة وطويلة الأمد ينبغي للولايات المتحدة الامريكية تبني رؤية شاملة تستهدف من خلال دعم توحيد المؤسسات والامن والحوكمة .

2- تعزيز التنسيق مع الشركاء الدوليين توسيع التعاون مع الاتحاد الأوروبي ، الأمم المتحدة ، ودول الجوار لتقليل التدخلات السلبية وتعزيز المسار السياسي .
3- الاستثمار في البنية الأمنية الليبية دعم برامج تدريب وتوحيد الأجهزة الأمنية والعسكرية لضمان قدرتها علي مكافحة الإرهاب وحفظ الاستقرار .
4- الضغط الدبلوماسي للحد من التدخلات الخارجية يمكن لواشنطن لعب دور فعال في الحد من التدخلات العسكرية والاقتصادية للدول المتنافسة داخل ليبيا .
5- دعم التنمية الاقتصادية وإعادة الاعمار تشجيع الشركات والمؤسسات الامريكية للمساهمة في إعادة اعمار ليبيا بما يعزز الاستقرار طويل المدي .

المراجع

- أبوعجيلة، أبوبكر المبروك بشير. (2010). أثر أحداث الحادي عشر من سبتمبر في السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية تجاه منطقة الشرق الأوسط 2001-2008 [رسالة ماجستير غير منشورة]. جامعة نيوكاسل، بريطانيا.
- تحمدوش، رياض. (2012). تأثير السياسة الخارجية الأمريكية على عملية صنع القرار في الاتحاد الأوروبي بعد أحداث سبتمبر 2001 [رسالة دكتوراه]. كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر.
- سليم، محمد السيد. (1989). تحليل السياسة الخارجية. القاهرة: مكتبة النهضة المصرية.
- سليم، محمد السيد، ومفتي، محمد بن أحمد (مترجمون). (1989). تفسير السياسة الخارجية. الرياض: عمادة شؤون المكتبات، جامعة الملك سعود.
- شلبي، أحمد. (2010). السياسة الخارجية الأردنية تجاه عملية تسوية الصراع العربي الإسرائيلي (1979-1994) [رسالة دكتوراه]. كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الجزائر، الجزائر.
- شلبي، محمد. (2006). السياسة الخارجية الأردنية تجاه عملية تسوية الصراع العربي الإسرائيلي (1979-1994) [رسالة دكتوراه]. قسم العلوم السياسية، جامعة الجزائر، الجزائر.
- عبد الحليم، عبد الله عبد الحليم أسعد. (2012). الولايات المتحدة الأمريكية والتحولات الثورية الشعبية في دول محور الاعتدال العربي (2010-2011) [رسالة ماجستير غير منشورة]. كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين.
- عبد العاطي، بدر. (2003). أثر العامل الخارجي على السياسات الخارجية للدول: دراسة حالة اليابان وإسرائيل. مجلة السياسة الدولية، (153)، 8-9.
- مقلد، إسماعيل صبري. (1987). العلاقات السياسية الدولية: دراسة في الأصول والنظريات. القاهرة: المكتبة الأكاديمية. (أو دار الفكر العربي حسب الطبعة المتوفرة لديك).

- يوسف، ناصف. (1985). النظرية في العلاقات الدولية. بيروت: دار الكتاب العربي.

References

- Abu Ajila, Abu Bakr Al-Mabrouk Bashir. (2010). The Impact of the September 11 Events on US Foreign Policy towards the Middle East Region 2001-2008 [Unpublished Master's Thesis]. Newcastle University, UK.
- Tahamdouch, Riyad. (2012). The Impact of US Foreign Policy on the Decision-Making Process in the European Union after the September 2001 Events [Doctoral Dissertation]. Faculty of Law and Political Science, Mentouri University of Constantine, Algeria.
- Salim, Muhammad Al-Sayyid. (1989). Analysis of Foreign Policy. Cairo: Al-Nahda Al-Masriya Library.
- Salim, Muhammad Al-Sayyid, and Mufti, Muhammad bin Ahmad (Translators). (1989). Interpretation of Foreign Policy. Riyadh: Deanship of Library Affairs, King Saud University.
- Shalabi, Ahmad. (2010). Jordanian Foreign Policy towards the Arab-Israeli Conflict Resolution Process (1979-1994) [Doctoral Dissertation]. Faculty of Law and Political Science, University of Algiers, Algeria.
- Shalabi, Muhammad. (2006). Jordanian Foreign Policy Towards the Arab-Israeli Conflict Resolution Process (1979-1994) [PhD Dissertation]. Department of Political Science, University of Algiers, Algeria.
- Abdel Halim, Abdullah Abdel Halim Asaad. (2012). The United States of America and Popular Revolutionary Transformations in the Arab Moderate Axis Countries (2010-2011) [Unpublished Master's Thesis]. Faculty of Graduate Studies, An-Najah National University, Nablus, Palestine.
- Omran, I. A. (2026). European colonialism and its impact on political stability in Africa. *Bani Waleed University Journal of Humanities and Applied Sciences*, 448-464.
- Abdel Aati, Badr. (2003). The Impact of External Factors on the Foreign Policies of States: A Case Study of Japan and Israel. Journal of International Politics, (153), 8-9.
- Muqallad, Ismail Sabri. (1987). International Political Relations: A Study in Origins and Theories. Cairo: Academic Library. (or Dar Al-Fikr Al-Arabi, depending on the edition you have).
- Youssef, Nasef. (1985). Theory in International Relations. Beirut: Dar Al-Kitab Al-Arabi.

- **Disclaimer/Publisher's Note:** The statements, opinions, and data contained in all publications are solely those of the individual author(s) and contributor(s) and not of **JLABW** and/or the editor(s). **JLABW** and/or the editor(s) disclaim responsibility for any injury to people or property resulting from any ideas, methods, instructions, or products referred to in the content.